او الانكار والرجل للفظ الذى سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم
وهذا بعيد فهذا احتمال تعبد الواقفة ويمكن الجمع فهذه بين الروايات
ولو اختلفت المخارج ما يكون الحمل فيه على طريق من المجاز كما فى
حديث عمر رضى الله تعالى عنه المتقدم اى بتقييد فى الطلاق
كما فى حديث يحيى بن ابى كثير عن عبد الله بن ابى قتادة عن ابيه
فى النهى عن متن الذكر بالمين فان بعض الرواة عن يحيى اطلق
وبعضهم قيده بحالة البول او بتخصيص العام كما فى حديث مالك
عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما فى ذكوة الفطر وقد
فيه من المسلمين وقد تقدما الكلام عليه او بتغيير الجهة وتعدد
الحمل كما فى حديث وابل بن حجر فى قصة لبسعة فان فى رواية
ابى هريرة رضى الله تعالى عنه عند الترمذى ايهام كبعة الفتل
وفى حديث وابل عند مسلم يأتى والحديث الزهرى عن حميد بن
عبد الرحمن عن ابى هريرة رضى الله عنه فى قصة كفارة الوقاع
فى رمضان فان مالكا وطائفة رووه عنه بلفظ ان رجلا افطر
فى رمضان ولم يبينوا ما افطر به ورواه جمهور اصحاب الزهرى
بينوا ان الفطر كان بالجماع واما ما بعيد فهذا احتمال التقدير وقد
ايضا فهذا الجمع بين الروايات فرع على قبول من اجاز مما لا يتضمن
المخالفة بين الروايات لتقارن فى حكم شرعى فلا يتضح ذلك
فى الحديث وتجعل تلك المخالفات على خلل وقع لبعض الرواة
اذ رووا بالمعنى متصرفين باخرجه عن اصله مثال ذلك حديث
جابر رضى الله تعالى عنه فى وفاء دين ابيه فانه مخرج فى الصحيح
من عدة طرق وفى سياقه بان لا تبالى الجمع منه لا سكف تقيد
لان جميع الروايات عيال عن دين كان على ابيه لهو وجدان قاسم

من نخله ذلك العام ففى رواية وهب بن كيسان انه كان بلا دين
وسقاوان النبى صلى الله عليه وسلم كلم فى الصبر فابا فمشى
النبى صلى الله عليه وسلم النخل فمشى فيها ثم قال لجابر رضى الله
جد له بعد له بعد ما رجع النبى صلى الله عليه وسلم وفى حديث
عبد الله بن كعب عن جابر رضى الله تعالى عنه ان النبى صلى الله عليه
وسلم سألهم ان يبيعوا تمر الحائط ويحللوه فابوا وفى رواية الشعبى
عن جابر رضى الله تعالى عنه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال له
اذهب فبدر كل تمر على ناحيه فانه صلى الله عليه وسلم طاف
فى اعطمها بيدر ثم جلس صلى الله عليه وسلم فقال ادع اصحابك
فما زال رضى الله تعالى عنه يكيل لهم حتى ادى الله تعالى امانته
وانا ارجى ان يؤدى الله اليه اموالهم كلها ففى حمل هذه الروايات
اختلاف شديد بحيث ترى وفى حملها على التعدد بعيد فيتكلف والاولى
حملها على ما اشرنا اليه ان المقصود من جميعها البركة فى التمر
بسبب النبى صلى الله عليه وسلم وان الاختلاف وقع من بعض
الرواة وكما حديث جابر رضى الله تعالى عنه فى قصة الجمل فان
الروايات اختلفت فى قدر الثمن وفى الاشتراط وعدمه وقد
ذكر البخارى مبينا فى موضعين من صحيحه وقال ان قول النبى
قد ربح وان الاشتراط اصح وهو ذهاب منه الى ترجيح
بعض الروايات على بعض وانما ادعوى التعدد فيها فقد يمكن
ومن ذلك حديث عايشة رضى الله تعالى عنها فى قضاء العقد
ونزول اية التيمم ففى رواية التاخر ان الكان كان بعيدا اى
فات الجيش وفيها انقطع عقد لى فيها انهم باتوا على غير ماء
وفيها بعضنا البعير الذى كنت عليه فوجدنا العقد تحته وفى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)